المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
والمجتمع المدني

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ ⵖⵓ ⵓⵙⵎⵔⵙⵉⵍ ⵏ ⵜⵙⴷⵓⵔⵉⵜ
ⵙⵜⵜⵓⵎⴰⵡⵉ ⴰ ⵓⵎⵙⵙⴰⵏ ⴰⵎⴰ ⵓⵏⵎⵓⵎⴰⵙ
ⵏ ⵡⵙⵎⵓⵔ ⵓⵖⵓⵙⵎ

التقرير السنوي
حول وضعية الشراكة
بين الدولة والجمعيات

برسم سنة 2016

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«ولا يسعنا إلا أن نبتهج بما أصبحت تشكله الجمعيات المغربية، من ثروة وطنية هائلة ومن تنوع في مجالات عملها، وما تجسده من قوة اقتراحية فاعلة، أصبحت بفضلها بمثابة الشريك، الذي لا محيد عنه، لتحقيق ما نبتغيه لبلادنا من تقدم وتحديث».

الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الأيام الدراسية حول التدبير الجمعوي 41 فبراير 2002

1. تقديم

نص الدستور المغربي على أدوار جديدة للمجتمع المدني، من بينها ما ورد في الفصل 12 منه والمتعلق بحق الجمعيات المهتمة بالشأن العام والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في المساهمة في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها، وما نص عليه الفصل 139 منه والمتعلق بضرورة وضع آليات تشاركية للحوار والتشاور من قبل مجالس الجهات والجماعات الترابية لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها. ومنح نفس الفصل للجمعيات حق تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله. وهي كلها مؤشرات دالة على مدى الموقع المعتبر الذي أضحت تحتله جمعيات المجتمع المدني في مسلسل صناعة القرارات والسياسات العمومية، وهي المكانة التي تولت القوانين التنظيمية للجهات والعمالات والأقاليم والجماعات تدقيقها سواء من حيث التنصيص على إحداث هيآت للتشاور أو تدقيق وتقنين شكليات وشروط تقديم العرائض إلى المجالس الترابية.

وقد عرفت الولاية الحكومية السابقة 2012-2016 أحد أكبر التحولات الجارية في علاقة الدولة ومؤسساتها بجمعيات المجتمع المدني، من حيث السعي لإعادة بناء علاقات متوازنة معها باعتبارها فاعلا أساسيا في بنيات المجتمع والدولة، ومساهما فعالا في بناء السياسات العمومية، ويتجلى ذلك في المبادرات التي قامت بها الأشخاص المعنوية العامة والتي ترمي إلى تكريس ثقافة التشاور والشراكة مع الجمعيات، ففي سنة 2016 قامت عدة قطاعات وزارية ومؤسسات ومقاولات عمومية وجماعات ترابية (مجالس الجهات) بإطلاق مبادرات لاستشارة الجمعيات والتشاور معها وإشراكها في إعداد وتتبع وتقييم مخططات وبرامج وطنية ومحلية، وقد تم إحصاء مساهمة ما يزيد عن 1054 جمعية في مختلف المبادرات التشاورية التي نظمها 15 قطاعا حكوميا ومؤسسة ومقاولة عمومية، من أبرزها:

- تنظيم كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة سلسلة من اللقاءات التشاورية قصد المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- إشراك وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي الجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة AMITH والفدرالية المغربية للصناعات الجلدية FEDIC في إعداد وتفعيل الاستراتيجية المتعلقة بالمنظومات الصناعية الفعالة في قطاع النسيج والألبسة والجلد، وذلك في إطار المخطط الوطني للتسريع الصناعي.
- تنظيم الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني للقاءات جهوية للتحسيس بأحكام الدستور المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والتشاور مع الجمعيات بخصوص تفعيل توصيات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة ولاسيما ما

يتعلق بآليات حكامة التمويل العمومي المقدم للجمعيات، وقد شارك في هذه اللقاءات ما يزيد عن 2700 جمعية.

وأمام الدينامية التي يعرفها المجتمع المدني بالمغرب، فقد عرفت سنة 2016 اهتماما غير مسبوق من قبل المؤسسات الدستورية بجمعيات المجتمع المدني بصفة عامة، وبموضوع الشراكة بين الدولة والجمعيات على الخصوص، كما يلي:

1 - البرلمان: خصصت لجنة مراقبة المالية العمومية بمجلس النواب أحد محاور اشتغالها خلال السنة التشريعية 2015/2016 لمراقبة الدعم الداخلي والخارجي الموجه للجمعيات، حيث عقدت سلسلة من الاجتماعات مع عدد من القطاعات الحكومية المعنية بالموضوع وعلى رأسهم وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، الأمانة العامة للحكومة، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية والوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون. وقد أصدرت اللجنة في ختام أشغالها 27 توصية قبلتها الحكومة والتزمت بها، ما عدا توصية متعلقة ب «العمل على رصد نسبة من الميزانية العامة وتحديدها داخل قانون المالية السنوي تخصص لدعم العمل الجمعوي (في الملحق أهم التوصيات).

2 - المجلس الوطني لحقوق الإنسان: إسهاما من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تعزيز البناء الديمقراطي، من خلال النهوض بالحوار المجتمعي التعددي وتطوير كافة الوسائل والآليات المناسبة لذلك، واستنادا إلى الإطار القانوني المنظم لعمل المجلس، فقد أصدر نهاية 2015 مذكرة وجهها إلى رئيس الحكومة حول «حرية الجمعيات بالمغرب»[1] ضُمّنت العديد من المقترحات والتوصيات التي مُهّد لها بتشخيص راهن العمل الجمعوي بالمغرب، مستعرضا ضمن هذا التقييم عددا من المحاور أهمها ما تعلق بتمويل الجمعيات، وقد اعتمد في ذلك على دراسة سابقة للمندوبية السامية للتخطيط حول المؤسسات غير الهادفة للربح والتي خلصت إلى أن نسبة 32% من الموارد المالية الممنوحة للجمعيات مصدرها الهبات، في حين تشكل التحويلات الجارية من الأسر نسبة 12.7%، وتأتي نسبة 6.1 % من الإدارات العمومية و 5% فمن المقاولات أما الموارد المالية المحصلة من الخارج فنسبتها 5 %.

كما أكدت الدراسة السالفة الذكر، والمعتمدة من قبل المجلس الوطني لحقوق الانسان على أن الموارد البشرية العاملة بالجمعيات تتسم بالهشاشة وضعف التنظيم القانوني، ولا يوفر النظام القانوني المغربي للجمعيات إطارا ينظم العمل التطوعي ضمن الجمعيات، خاصة وأن 7 من أصل 10 جمعيات تعتمد على التطوع بشكل تام، بينما 31.4% فقط من الجمعيات تلجأ إلى استخدام أجراء.[2]

أما فيما يخص النظام الضريبي للجمعيات فقد ذكر المجلس في مذكرته بعدد من الاكراهات المرتبطة بالتحفيزات الضريبية لفائدة الجمعيات؛ سواء ما تعلق بالضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل،

1 «حرية الجمعيات بالمغرب»، المجلس الوطني لحقوق الانسان، مذكرة وجهت لرئيس الحكومة، نونبر 2015.

2) «حرية الجمعيات بالمغرب»، مذكرة، المجلس الوطني لحقوق الانسان، ص.17

حيث «يبرز غياب الانسجام في مسعى التحفيزات الضريبية لفائدة الهبات الممنوحة للجمعيات وهو مسعى يخضع لمنطق انتقائي»، كما يشير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ذات المذكرة إلى «بطء استرجاع الضريبة على القيمة المضافة».

3 - المجلس الأعلى للحسابات: بحكم اختصاصات المجلس الأعلى للحسابات فقد ضمن تقاريره السنوية عددا من التقييمات والملاحظات والتوصيات بمناسبة افتحاصه لمالية مجموعة من القطاعات الحكومية أو المؤسسات والمقاولات العمومية أو الجماعات الترابية التي تقدم دعما للجمعيات، أو بمناسبة افتحاصه لمالية عدد من الجمعيات التي تلقت تمويلات عمومية. فعلى سبيل المثال فقد أورد تقرير المجلس السنوي الذي تم إعداده سنة 2016 و 2017 في الجزء الأول من المحور الخاص ب»تقييم برامج العرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج»3 فقرة خاصة ب»إطار الشراكة بين الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وهيآت المجتمع المدني العاملة لفائدة مغاربة العالم»، ومن أهم ملاحظاته:

- غياب سياسة استهداف حسب دول الاستقبال،
- عدم تمييز المشاريع والأنشطة على مستوى التمويل،
- عدم تبرير قرارات اختيار المشاريع من طرف لجنة الانتقاء،
- عدم الإلمام بقدرات التسيير المتعلقة بالجمعيات المدعَّمة وعدم إنجاز تقارير تتبع وتقييم المشاريع المدعمة.

كما تضمن نفس التقرير محورا تعلق ب»مراقبة استخدام الأموال العمومية» من قبل جمعيات تلقت دعما عموميا،[4] حيث أوصى المجلس السلطات العمومية ب:

- ❒ التعجيل باستصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بكيفية الإدلاء بحساب استعمال الأموال العمومية التي تتلقاها الجمعيات (طبقا لمقتضيات المادة 87 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية كما تم تغييرها وتتميمها(.
- ❒ سن النصوص التنظيمية اللازمة للمصادقة على المخطط المحاسبي المقترح منذ 2003 والموجه أساسا لضبط محاسبة الجمعيات وفق ضوابط الدليل العام للمعايير المحاسبة.
- ❒ تفعيل مقتضيات منشور الوزير الأول رقم 7/ 2003 (بتاريخ 27 يونيو 2003)، بخصوص الشراكة بين

3) «تقييم برامج العرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج» التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017/، ص 544

4) «مراقبة استخدام الأموال العمومية التي تلقتها جمعية حنان لرعاية الأطفال المعاقين بتطوان»، « التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017/، ص 584

الدولة وجمعيات المجتمع المدني، عبر إدراج علاقات الشراكة مع الجهات العمومية في إطار اتفاقيات تحدد أهداف الدعم العمومي والتزامات الأطراف ووسائل التتبع والمراقبة كلما فاق مبلغ الدعم عتبة 50.000 درهم، مع تحديد مآل الفائض من الدعم عند الإقتضاء.

- ❒ صرف الدعم المالي في الفترة المحددة بالإتفاقيات حتى لا تتأثر مالية الجمعية سلبا.
- ❒ إقرار آليات لمنع الجمع بين التمويلات العمومية من مصادر متعددة والتي تغطي نفس الأهداف.
- ❒ تفعيل آليات التتبع والمراقبة المنصوص عليها في كل اتفاقية من طرف الجهة العمومية المانحة.

4 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: نشر المجلس في سنة 2016، في إطار إحالة ذاتية، دراسة حول «وضع وديناميات المجتمع المدني بالمغرب».5 ضمنها العديد من التوصيات ذات الصلة بالشراكة بين الدولة والجمعيات6 وأخرى تتعلق بالتمويل والحكامة7، من أبرزها:

- تقديم رؤية واضحة للشراكة بين الدولة والجمعيات قائمة على منطق المعاملة بالمثل واحترام التوجهات الاستراتيجية للجمعيات؛
- ضمان المساواة في ولوج الجمعيات إلى المعلومة؛
- وضع قواعد وإجراءات لضمان الإنصاف والشفافية في التمويل العمومي (معايير الاستحقاق، كيفيات الانتقاء، نشر النتائج ..)؛
- مراجعة منشور الوزير الأول 2003/07 بخصوص علاقة الشراكة بين الدولة والجمعيات في ضوء الأحكام الجديدة للدستور؛
- الرفع من قيمة الدعم العمومي المقدم للجمعيات؛
- إبرام عقود برامج متعددة السنوات مع الجمعيات التي تتكفل، لفائدة الدولة أو نيابة عنها، بتحمل الأشخاص في وضعية هشاشة. وفي هذه الحال، ينبغي أن يمثل تمويل الدولة نسبة هامة من ميزانية تسيير الجمعية؛
- تعزيز قدرات الوزارات والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية في مجال تتبع وتقييم الجمعيات.
- توفير محاسبة مالية مبسطة للجمعيات الصغيرة والمتوسطة؛

5) وضع وديناميات المجتمع المدني بالمغرب، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 28/2016
http://www.ces.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/2016/av28/rp-as28a.pdf

6) نفس المرجع، ص79.

7) نفس المرجع، ص 81.

- تشجيع تأسيس الجمعيات من خلال تمكينها من مقرات، وتسهيل الحصول على بعض الخدمات (الهاتف، الفاكس، الحواسيب، ..).

وبناء على ما نص عليه منشور الوزير الأول عدد7/2003 سالف الذكر بخصوص إعداد تقرير سنوي لوضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات، وتبعا للنسخة الأولى من هذا التقرير برسم سنة 2015، تم إعداد النسخة الثانية والتي تتضمن المعطيات المتعلقة بالشراكة بين الدولة والجمعيات، برسم سنة 2016، بغاية نشر المعلومة المتعلقة بالشراكة بين الدولة والجمعيات وتعزيز الحكامة والمساهمة في تقييم هذه الشراكة بغاية تطويرها وتعزيزها.

حصيلة الشراكة مع الجمعيات برسم سنة 2016

2. ملخص

تشكل الشراكة بين الدولة والجمعيات آلية لتأطير مجالات التعاون وتقوية مساهمة وانخراط المجتمع المدني وكذا دعم مبادرته، كما تشكل دعامة لتعزيز مساهمته في تحقيق التنمية الشاملة.

وحسب التشريع الجاري به العمل، فهناك مصادر مختلفة لتمويل مشاريع وبرامج الجمعيات بالمغرب منها:

1 - التمويل العمومي، وهو موضوع هذا التقرير، والذي تقدمه للجمعيات مختلف الأشخاص الاعتبارية العامة.

2 - التمويل عبر اللجوء إلى التماس الإحسان العمومي.

3 - المساعدات الأجنبية لفائدة الجمعيات.

4 - الإعفاءات الضريبية والجمركية لفائدة الجمعيات.

5 - مصادر أخرى: المساهمات، تبرعات القطاع الخاص، الهبات، تبرعات الأشخاص، الإنخراطات، الاشتراكات وعائدات أنشطة الجمعيات ...

فبخصوص التمويل العمومي للجمعيات بالمغرب، فقد بلغ مجموع الدعم العمومي للجمعيات برسم سنة 2016 ما يزيد عن 5 مليار درهم. ويندرج ضمن هذا المبلغ ما يزيد عن 2.9 مليار مقدم من طرف 24 قطاعا وزاريا و54 مؤسسة ومقاولة عمومية و6 مجالس للجهات، استفاد منه ما يزيد عن 13279 جمعية، أغلب هذا الدعم عبارة عن تحويلات مالية لفائدة الجمعيات لإنجاز مشاريع وأنشطة في إطار الشراكة والتعاون إذ يشكل ما يقرب 2.37 مليار درهم استفادت منه 7056 جمعية.

وعلى مستوى التطور الدعم العمومي للجمعيات خلال سنتي 2015 و2016، فقد ارتفع مجموع التمويل والدعم العمومي الكلي الموجه للجمعيات بما يزيد عن 18 بالمائة سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 كما يوضح الجدول التالي:

جدول 1. تطور دعم وتمويل الأشخاص الاعتبارية العامة لمشاريع وأنشطة الجمعيات برسم سنتي 2015 و2016.

	مصدر التمويل أو الدعم العمومي	سنة 2015		سنة 2016	
		المبلغ بالدرهم	%	المبلغ بالدرهم	%
1	القطاعات الوزارية [1]	232 546 197,83	5,49%	464 930 994,44	9,31%
2	المؤسسات والمقاولات العمومية [2]	439 983 000,00	10,39%	723 884 247,05	14,50%
3	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	[3]37 226 782,00	0,88%	000,00 600[8]	0,01%
4	التحملات المشتركة [4]	1 380 000 000,00	32,58%	1 380 000 000,00	27,63%

5	الحسابات المرصودة لأمور خصوصية	1 000 000 000,00	23,61%	946 062 500,00	18,94%
6	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية [5]	260 000 000,00	6,14%	260 000 000,00	5,21%
7	النفقات الجبائية [6]	186 000 000,00	4,39%	186 000 000,00	3,72%
8	مجالس الجهات	-	-	215 375 573,96	4,31%
9	مجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات [7]	700 000 000,00	16,53%	700 000 000,00	14,02%
10	تقدير تكلفة الدعم العيني والمساهمة في تقوية القدرات المقدم من قبل القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية.	-	-	117 144 849,81	2,35%
	المجموع	4 235 755 979,83	100%	165,26 989 993 4	100%

ويشكل المبلغ المخصص للجمعيات من طرف القطاعات الوزارية8 برسم سنة 2016 حوالي 1.5% من ميزانية التسيير المخصصة لهذه القطاعات.

فضلا عن التمويل أعلاه، بلغ مجموع اتفاقيات الشراكة مع الجمعيات، المبرمة والمصرح بها برسم سنة 2016 (بغض النظر عن التمويل من عدمه)، أزيد من 5090 اتفاقية للشراكة همت 29 قطاعا وزاريا ومؤسسة ومقاولة عمومية وجماعة ترابية.

3. دعم وتمويل الدولة لمشاريع وأنشطة الجمعيات برسم سنة 2016

1.3. تمويل القطاعات الحكومية لمشاريع وأنشطة الجمعيات برسم سنة 2016

خصصت القطاعات الوزارية9 برسم سنة 2016 غلافا ماليا في ميزانيتها السنوية لتمويل برامج ومشاريع وأنشطة الجمعيات ما يزيد عن **503,2 مليون درهم**[10]، وقد تم التأشير على تخصيص مبلغ يفوق 465 مليون درهم لفائدة 1234 جمعية، أي حوالي 92 % من الميزانية المرصودة لدعم مشاريع الجمعيات برسم سنة 2016.

8) تم احتساب هذا المؤشر بناء على المعطيات المتعلقة بـ 20 قطاعا وزاريا.

9) يتعلق الأمر بالقطاعات الوزارية المضمنة في الجداول التفصيلية طي هذا التقرير.

10) هذا المبلغ يشمل القطاعات الوزارية المشار إليها في الجدول رقم 2 دون احتساب مبالغ الدعم المقدمة من طرف التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

جدول 2. توزيع الدعم العمومي لمشاريع وأنشطة الجمعيات برسم سنة 2016 حسب القطاعات.

القطاع الوزاري	الغلاف المالي الإجمالي المخصص لتمويل الجمعيات والمبرمج في إطار ميزانية القطاع بالدرهم	الغلاف المالي الإجمالي المخصص للجمعيات (كما تم المصادقة عليه) بالدرهم	العدد الإجمالي للجمعيات المستفيدة من التمويل العمومي
1. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	150,000.00	150,000.00	1
2. وزارة العدل والحريات	3,000,000.00	3,950,000.00	91
3. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	2,500,000.00	2,500,000.00	13
4. الأمانة العامة للحكومة	4,619,499.01	4,619,499.01	1
5. وزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الصيد البحري -	2,190,000.00	2,373,540.00	4
6. وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	1,600,000.00	1,600,000.00	1
7. وزارة السكنى وسياسة المدينة	6,500,000.00	6,500,000.00	3
8. وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	172,135,800.00	172,135,800.00	11
9. وزارة السياحة	3,592,905.41	3,592,905.41	18
10. وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	4,665,800.00	4,665,800.00	17
11. وزارة الصحة	63,700,000.00	62,675,150.00	30
12. وزارة الشباب والرياضة - قطاع الشباب والطفولة والشؤون النسوية -	8,400,000.00	6,623,000.00	194
13. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية[8]	344,890,664.30	323,705,893.03	2271
14. وزارة الاتصال	1,364,252.12	1,364,252.12	34
15. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	3,800,000.00	3,800,000.00	21

16. الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	18,544,989.00	27,793,820.00	160
17. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة	660,000.00	660,000.00	1
18. كتابة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني المكلفة بالتكوين المهني	17,326,589.20	17,326,589.20	30
19. كتابة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلفة بالماء	8,000,000.00	8,000,000.00	1
20. الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة	9,500,000.00	9,500,000.00	40
21. المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان	2,010,400.00	2,010,400.00	57
22. المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	41,161,150.00	38,799,000.00	147
المجموع[9]	720 312 049,04	704 345 648,77	3146

ولتمويل مشاريع وأنشطة الجمعيات فقد اعتمدت القطاعات الوزارية آليتين، الأولى عبر طلبات عروض مشاريع الجمعيات، أما الثانية فمن خلال التمويل المباشر لمشاريع وبرامج الجمعيات.

أ. التمويل عبر آلية طلب عروض مشاريع الجمعيات

مَوّلت القطاعات الحكومية (كما يوضح الجدول بعده)، عبر آلية طلب عروض مشاريع الجمعيات، ما يزيد عن 275 جمعية بغلاف مالي قدره 40 مليون درهما، أغلب هذه الجمعيات جمعيات جهوية ومحلية.

جدول 3. توزيع التمويل العمومي للجمعيات، باعتماد آلية طلب عروض المشاريع، حسب القطاعات برسم سنة 2016.

القطاع الوزاري	الغلاف المالي المخصص للجمعيات (كما تمت المصادقة عليه) بالدرهم	عدد الجمعيات المستفيدة
1. وزارة العدل والحريات	3,000,000.00	52
2. وزارة السياحة	3,592,905.41	18
3. وزارة الصحة	3,357,150.00	21
4. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية[10]	87,474,609.70	358

.5 وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	3,300,000.00	21
.6 الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	16,804,535.00	123
.7 كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والبيئة المكلفة بالتنمية والبيئة	9,500,000.00	40
المجموع[11]	127,029,200.11	633

3) يتعلق الأمر بالقطب الاجتماعي المكون من كل من وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

4) يتضمن هذا المجموع، علاوة على الغلاف المالي الذي خصصت القطاعات المشار إليها في الجدول، الغلاف المالي الذي قدمته كل من وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني للجمعيات.

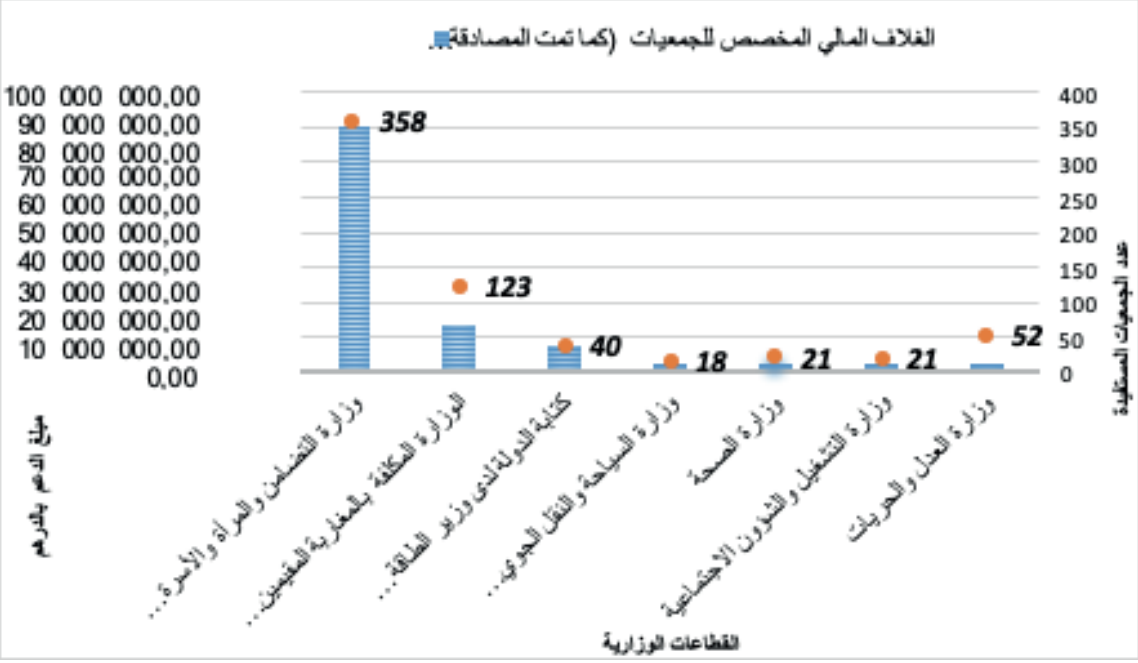

ب. التمويل العمومي المباشر للجمعيات[11]

قدمت القطاعات الحكومية دعما لتمويل أنشطة 626 جمعية بغلاف مالي يقدر بـ344 مليون درهم، من بينها 39 جمعية للأعمال الاجتماعية وجمعيات خاصة بالموظفين التي استفادت من 30 % من مجموع التمويل المخصص للجمعيات برسم سنة 2016[12].

11) يقصد بالتمويل المباشر، التمويل العمومي المقدم للجمعيات دون اعتماد آلية طلب مشاريع الجمعيات.

12) هذا التقرير لا يتضمن المعطيات المتعلقة بمؤسسات الأعمال الاجتماعية للموظفين التي يحدثها المشرع.

جدول 4. التمويل العمومي المباشر لفائدة الجمعيات حسب القطاعات برسم سنة 2016.

القطاع الوزاري	الغلاف المالي المخصص للجمعيات (كما تمت المصادقة عليه)	
	الغلاف المالي المخصص للجمعيات بالدرهم	عدد الجمعيات المستفيدة
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1 030 000,00	12
وزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الصيد البحري -	940 000,00	3
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	165 478 800,00	10
وزارة السياحة	1 068 544,59	1
وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	965 800,00	16
وزارة الصحة	7 700 000,00	28
وزارة الشباب والرياضة - قطاع الشباب والطفولة والشؤون النسوية -	8 400 000,00	194
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية[12]	252 056 054,60	1 910
وزارة الاتصال	1 364 252,12	34
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	6 412 000,00	4
الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والبيئة المكلفة بالبيئة	7 200 000,00	39
كتابة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني المكلفة بالتكوين المهني	17 326 589,20	30
المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان	1 710 400,00	56
المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	21 010 150,00	162
المجموع[13]	492 662 590,51	2499

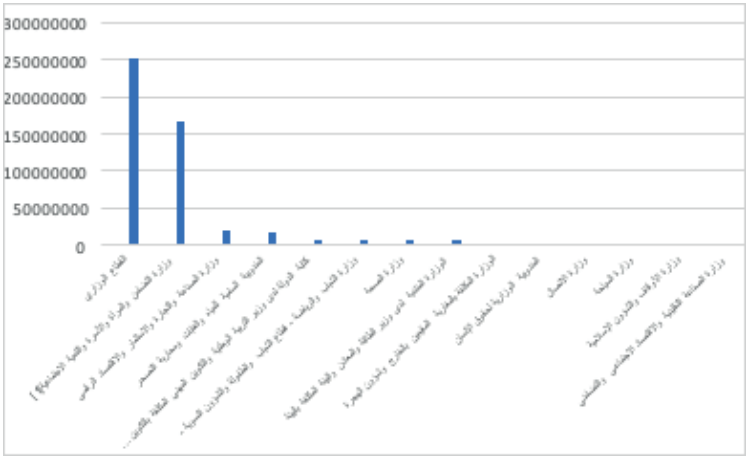

جدول رقم 5: الدعم العمومي المخصص لجمعيات الأعمال الاجتماعية للموظفين حسب القطاعات برسم سنة 2016

القطاع الوزاري	الغلاف المالي المخصص لجمعية الأعمال الاجتماعية والجمعيات الخاصة بالموظفين	
	الغلاف المالي بالدرهم	عدد الجمعيات المستفيدة
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	150,000.00	1
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1,500,000.00	1
الأمانة العامة للحكومة	4,619,499.01	1
وزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الصيد البحري -	1,250,000.00	1
وزارة التعميروإعداد التراب الوطني	1,600,000.00	1
وزارة السكنى وسياسة المدينة	6,000,000.00	1
وزارة الصناعة والتجارة والاستثماروالاقتصاد الرقمي	6,657,000.00	1
وزارة السياحة	2,492,905.41	17
وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	3,700,000.00	1
وزارة الصحة	56,000,000.00	2
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية[14]	5,360,000.00	3

وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	500,000.00	1
الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	235 000,00	1
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة	660,000.00	1
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	800,000.00	1
الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والبيئة المكلفة بالبيئة	2,300,000.00	1
كتابة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلفة بالماء	8,000,000.00	1
المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان	300,000.00	1
المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	2,800,000.00	1
المندوبية السامية للتخطيط	1,800,000.00	1
المجموع	106 724 404,42	39

2.3. تمويل الجمعيات في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2016

في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، رصدت الدولة إعانات مالية سنوية للجمعيات، وذلك على مستوى بعض الصناديق الخاصة للخزينة ونذكر في هذا الصدد، **صندوق دعم التماسك الاجتماعي** الذي تم إحداثه من أجل تعزيز آليات التماسك الاجتماعي لفائدة الساكنة الهشة.

ففي إطار هذا الصندوق، استفادت الجمعية المغربية لدعم التمدرس برسم سنة **2016** من إعانة مالية تقدر بـ **946 مليون درهم**، وذلك في إطار نفقات هذا الصندوق الخاصة بدعم تمدرس أبناء الأسر الفقيرة ومحاربة الهدر المدرسي.

3.3. تمويل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للجمعيات برسم سنة 2016

على عكس سنة 2015، لم يتم التوصل بالمعطيات المتعلقة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، باستثناء المطبعة الرسمية والتي خصصت مبلغ 600 ألف درهم لجمعية الأعمال الاجتماعية للموظفين التابعين لها.

4. حصيلة مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في دعم مشاريع وأنشطة الجمعيات برسم سنة 2016

على غرار القطاعات الوزارية، خصصت المؤسسات والمقاولات العمومية13 في ميزانياتها لسنة 2016 مبلغا إجماليا يقارب 723 مليون درهما لفائدة الجمعيات وقد تمت المصادقة على تخصيص حوالي 688 مليون درهما منه لفائدة 5363 جمعية، أي بنسبة 95% من المبلغ الإجمالي المبرمج في ميزانيتها لفائدة الجمعيات.

جدول 6. حصيلة التمويل العمومي الإجمالي الذي خصصته المؤسسات والمقاولات العمومية للجمعيات برسم سنة 2016

المؤسسة أو المقاولة العمومية	الغلاف المالي الإجمالي المخصص لتمويل الجمعيات والمبرمج في إطار ميزانية المؤسسة أو المقاولة بالدرهم	الغلاف المالي الإجمالي المخصص للجمعيات (كما تمت المصادقة عليه) بالدرهم	العدد الإجمالي للجمعيات المستفيدة من التمويل العمومي
1. الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	303 490 024,00	271 977 700,00	2396
2. التعاون الوطني	240 543 860,00	240 446 410,00	1879
3. الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان	23 870 000,00	23 870 000,00	39
4. مجموعة العمران	22 338 000,00	22 338 000,00	33
5. الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات	18 186 749,90	18 186 749,90	8
6. وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة واقاليم الجهة الشرقية بالمملكة	16 980 123,60	16 980 123,60	81
7. وكالة التنمية الاجتماعية	16 969 644,60	16 969 644,60	34
8. الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي	13 700 000,00	13 700 000,00	3
9. الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت	9 528 508,00	9 528 508,00	290
10. الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي	6 817 230,00	6 817 230,00	130
11. الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	6 000 000,00	5 323 000,00	5

13) يتعلق الأمر فقط بالمؤسسات والمقاولات العمومية المذكورة في هذا التقرير.

12. الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء - سطات	5 505 374,96	5 439 920,96	78
13. الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	5 473 791,99	5 473 791,99	7
14. اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	5 000 000,00	2 160 000,00	43
15. بريد المغرب	4 356 066,00	4 356 066,00	28
16. الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس	3 833 074,00	3 833 074,00	151
17. دار الصانع	2 670 000,00	2 670 000,00	13
18. الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة	2 540 000,00	2 540 000,00	21
19. المكتب الوطني للهيدروكربونات و المعادن	2 050 000,00	2 050 000,00	18
20. الوكالة المغربية للطاقة الشمسية MASEN	2 004 175,00	2 004 175,00	11
21. الوكالة الوطنية للتأمين الصحي	1 500 000,00	1 500 000,00	-
22. الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	1 060 000,00	1 060 000,00	6
23. وكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات	900 000,00	900 000,00	1
24. الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية	850 000,00	850 000,00	1
25. المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	850 000,00	850 000,00	1
26. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم واد نون	794 200,00	794 200,00	28
27. المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	714 625,00	714 625,00	1
28. الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة	700 000,00	700 000,00	1
29. جامعة القاضي عياض	682 900,00	682 900,00	9
30. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء	625 000,00	625 000,00	4
31. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة	600 000,00	600 000,00	17
32. جامعة مولاي إسماعيل	560 900,00	560 900,00	12

33. مكتب تنمية التعاون	450 000,00	450 000,00	1
34. وكالة الحوض المائي لكيرزيز غريس	300 000,00	200 000,00	1
35. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الداخلة وادي الذهب	270 000,00	210 000,00	4
36. وكالة الحوض المائي لسوس ماسة	200 000,00	200 000,00	1
37. الوكالة الحضرية لقلعة السراغنة	200 000,00	200 000,00	1
38. وكالة الحوض المائي لسبو	150 000,00	150 000,00	1
39. الوكالة الحضرية للصويرة	150 000,00	150 000,00	1
40. الوكالة الحضرية ورزازات	150 000,00	150 000,00	1
41. الوكالة الحضرية لتطوان	150 000,00	150 000,00	1
42. الوكالة الحضرية الخميسات	140 000,00	140 000,00	1
43. أرشيف المغرب	30 000,00	30 000,00	1
المجموع	723 884 247,05	687 682 019,05	5 362

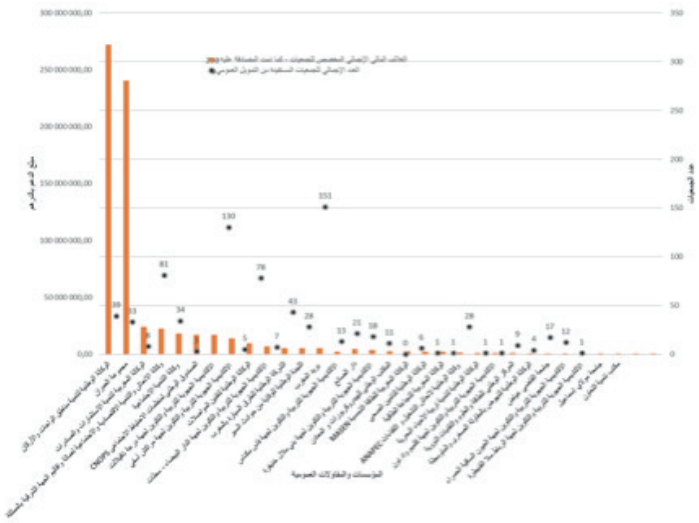

بناء على المعطيات المتوفرة، فإن الشراكة والدعم العمومي في مجالات التربية والتكوين والرعاية الاجتماعية تحظى بعناية واهتمام وافرين، إذ تشكل نسبة مهمة من مجموع الغلاف المالي المخصص لمشاريع وأنشطة الجمعيات. إذ يشكل

الغلاف المالي الذي خصصته كل من الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية والتعاون الوطني، نسبة 73 بالمائة من مجموع التمويل الذي خصصته المؤسسات والمقاولات العمومية للجمعيات برسم سنة 2016.

وتمثل الجمعيات المستفيدة من دعم هاتين المؤسستين نسبة 80 بالمائة من مجموع الجمعيات المستفيدة من دعم المؤسسات والمقاولات العمومية.

وبناء على مقتضيات منشور الوزير الأول رقم 7/2003 الذي ينص على تحويلات بالأشطر، خاصة عند اعتماد آلية طلب عروض مشاريع الجمعيات، فإن المبلغ الذي تم تحويله فعليا لحسابات هذه الجمعيات برسم نفس السنة يقدر بـ 463 مليون درهم، أي حوالي 68 % من الميزانية المرصودة.

ولتقديم هذا الدعم، اعتمدت المؤسسات والمقاولات العمومية آلية طلب عروض مشاريع الجمعيات، إذ أن 52 % من مجموع التمويل الذي تقدمه هذه المؤسسات يمر عبر هذه الآلية، في حين أن الباقي، تقدمه عبر التمويل المباشر كما توضح الفقرات الموالية.

أ. التمويل عبر آلية طلب عروض مشاريع الجمعيات.

أعلنت المؤسسات والمقاولات العمومية، المشار إليها في الجدول أسفله، عن طلبات عروض مشاريع الجمعيات. وقد توصلت بما يزيد عن 3952 طلبا، تم انتقاء 2949 مشروعا منها. خصص لها غلاف مالي إجمالي يقدر بحوالي 397 مليون درهم، استفادت منه 2949 جمعية.

جدول 7. توزيع التمويل العمومي للجمعيات باعتماد آلية طلب عروض المشاريع حسب المؤسسات برسم سنة 2016.

المؤسسة أو المقاولة العمومية	الغلاف المالي المخصص للجمعيات بالدرهم	عدد الجمعيات المستفيدة بالدرهم
1. الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	271 977 700,00	2396
2. التعاون الوطني	66 232 210,00	160
3. وكالة التنمية الاجتماعية	21 242 399,70	198
4. الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان	11 370 000,00	37
5. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت	8 166 500,00	48

6. اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	5 000 000,00	43
7. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي	4 040 000,00	21
8. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس	3 570 200,00	16
9. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة	2 540 000,00	21
10. الوكالة الوطنية للتامين الصحي	1 500 000,00	-
11. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء	625 000,00	4
12. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة	600 000,00	-
13. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الداخلة وادي الذهب	210 000,00	4
14. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم واد نون	34 560,00	1
المجموع	397 108 569,70	2949

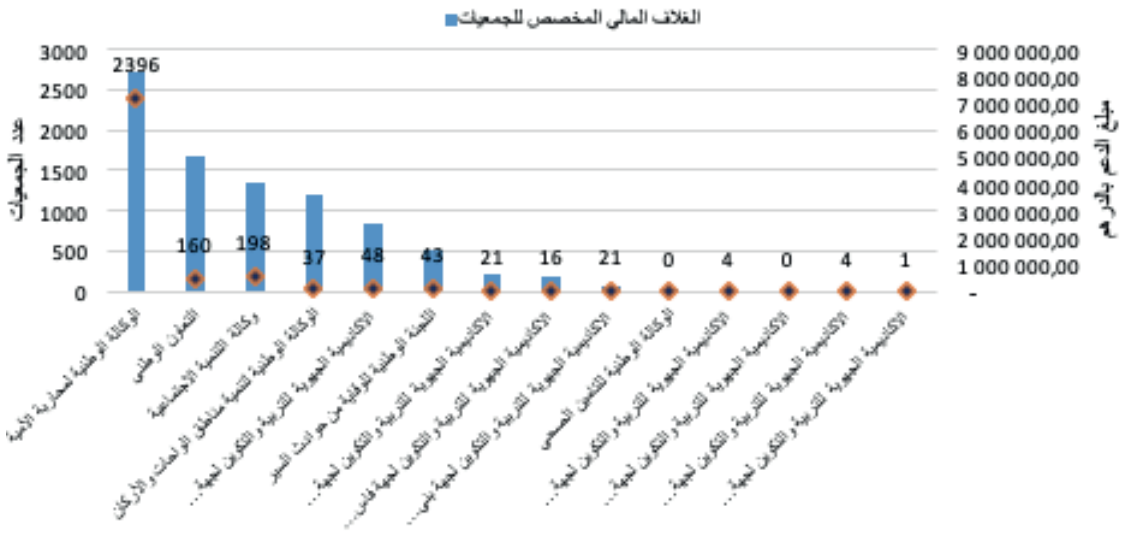

ب. التمويل العمومي المباشر

خصصت المؤسسات والمقاولات العمومية غلافا ماليا يقدرب 390 مليون درهم لدعم ما يزيد عن 2790 جمعية كما يوضح الجدول التالي:

جدول 8. التمويل العمومي المباشر للجمعيات من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2016.

المؤسسة أو المقاولة العمومية	الغلاف المالي المخصص للجمعيات (كما تمت المصادقة عليه) بالدرهم	الغلاف المالي المخصص منه لجمعية أو مؤسسة الأعمال الاجتماعية والجمعيات الخاصة بالموظفين منها		
	الغلاف المالي	عدد الجمعيات المستفيدة	الغلاف المالي بالدرهم	عدد الجمعيات المستفيدة
1. التعاون الوطني	240 446 410,00	1 879	2 600 000,00	1
2. مجموعة العمران	22 338 000,00	-	2 638 000,00	2
3. الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات	18 186 749,90	8	2 680 000,00	3
4. وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة واقاليم الجهة الشرقية بالمملكة	16 980 123,60	81	-	-
5. وكالة التنمية الاجتماعية	15 469 644,60	33	1 500 000,00	1
6. الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي	13 700 000,00	3	7 700 000,00	1
7. الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان	12 500 000,00	2	-	-
8. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي	6 817 230,00	130	-	-
9. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء - سطات	5 527 194,12	157	-	-
10. الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	5 323 000,00	5	-	-

11.الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	5 169 791,99	7	4 656 633,00	1
12.بريد المغرب	4 356 066,00	32	-	-
13.دار الصانع	2 670 000,00	13	300 000,00	1
14.الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة	2 540 000,00	21	-	-
15.المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن	2 050 000,00	18	500 000,00	1
16.الوكالة المغربية للطاقة الشمسية MASEN	2 004 175,00	11	-	-
17.الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس	1 918 514,00	55	-	-
18.الوكالة الوطنية للتامين الصحي	1 500 000,00	-	2 300 000,00	1
19.الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت	1 362 008,00	288	-	-
02. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم واد نون	1 103 214,39	3	-	-
21.الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	1 060 000,00	6	800 000,00	1
22. وكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات	900 000,00	1	900 000,00	1
23.المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	850 000,00	3	800 000,00	1
24.الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية	850 000,00	1	850 000,00	1
25.المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	714 625,00	1	714 625,00	1
26.اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	700 000,00	1	700 000,00	1
27.الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة	700 000,00	1	700 000,00	1
28.جامعة القاضي عياض	682 900,00	9	35 000,00	2

92. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء	625 000,00	4	-	-
30. جامعة مولاي إسماعيل	560 900,00	12	20 000,00	1
31. مكتب تنمية التعاون	450 000,00	1	450 000,00	1
32. وكالة الحوض المائي لسوس ماسة	200 000,00	1	200 000,00	1
33. الوكالة الحضرية لقلعة السراغنة	200 000,00	1	200 000,00	1
34. وكالة الحوض المائي لسبو	150 000,00	1	150 000,00	1
35. الوكالة الحضرية للصويرة	150 000,00	1	150 000,00	1
36. الوكالة الحضرية ورزازات	150 000,00	1	150 000,00	1
37. الوكالة الحضرية لتطوان	150 000,00	1	150 000,00	1
38. وكالة الحوض المائي لكير زيز غريس	100 000,00	0	200 000,00	1
39. أرشيف المغرب	30 000,00	1	30 000,00	1
المجموع	390 335 546,60	2 790	31 274 258,00	30

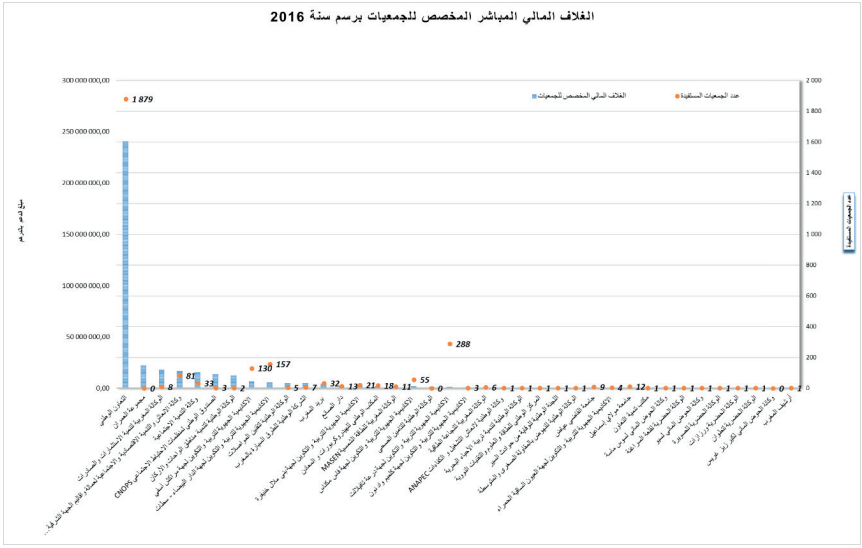

وتخصص المؤسسات والمقاولات العمومية لجمعيات الأعمال الاجتماعية حوالي 8% من التمويل الذي تخصصه للجمعيات.

5. حصيلة مساهمة مجالس الجهات في دعم مشاريع وأنشطة الجمعيات برسم سنة 2016

خصصت المجالس الجهوية برسم سنة 2016، لفائدة الجمعيات، مبلغا إجماليا يقدر بحوالي 215.4 مليون درهم ويشمل هذا التمويل وفق بنود ميزانيتها:

- الدعم المقدم للجمعيات الثقافية والرياضية.
- الدعم المقدم للجمعيات المشرفة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- الدعم المقدم لجمعيات الأعمال الاجتماعية للموظفين.
- الإعانات والمساهمات في مجال العمل الإنساني والاجتماعي.
- المساهمة في الأنشطة الثقافية والفنية.
- الدعم في المجال الصحي والبيئي ومحاربة الهشاشة ومحاربة الأمية.

جدول 9. توزيع الدعم العمومي المقدم من طرف مجالس الجهات للجمعيات برسم سنة 2016.

اسم الجهة	الغلاف المالي المخصص للجمعيات	عدد الجمعيات المستفيدة
1. جهة طنجة تطوان الحسيمة	68 500 000,00	-
2. جهة سوس ماسة	41 512 573,96	29
3. جهة الشرق	37 773 000,00	353
4. جهة الرباط سلا القنيطرة	25 100 000,00	-
5. جهة بني ملال خنيفرة	25 000 000,00	76
6. جهة الدار البيضاء سطات	17 490 000,00	-
المجموع	215 375 573,96	458

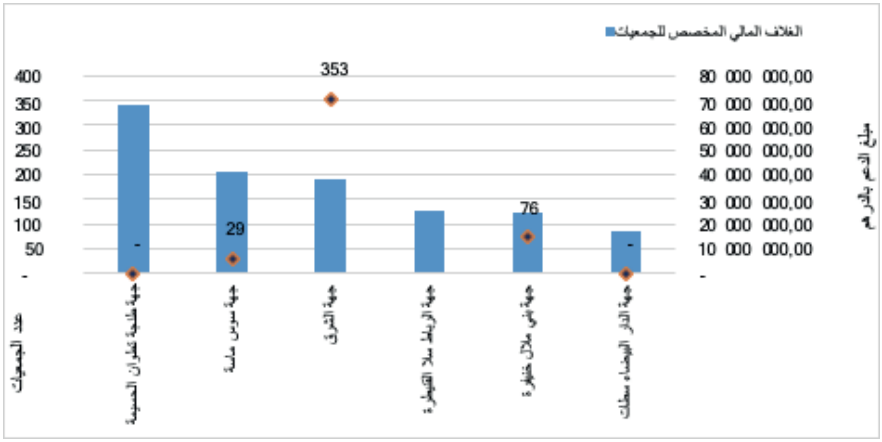

6. حصيلة الدعم العمومي غير المالي المخصص للجمعيات برسم سنة 2016

قدمت القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية عدة أشكال من الدعم العيني كما ساهمت في تقوية قدرات الجمعيات، حيث استفاد ما يزيد عن 6222 جمعية من الدعم التقني واللوجستيكي والمساهمة بالمنقولات والعقارات والمواكبة وتعزيز القدرات بتكلفة مالية تقديرية تبلغ 117.15 مليون درهم، منها 23.44 مليون درهم ساهمت بها المؤسسات والمقاولات العمومية (أغلب دعم هذه الأخيرة خصص للجمعيات المحلية) لفائدة 1897 جمعية.

ويتوزع هذا الدعم بين الدعم غير المالي وتعزيز القدرات حيث بلغ تقدير تكلفة الدعم العيني ما يزيد عن 103.7 مليون درهم لفائدة 960 جمعية بينما بلغ تقدير تكلفة المساهمة في تعزيز القدرات حوالي 13.42 مليون درهم لفائدة 5261 جمعية.

جدول 10. تقدير الدعم العيني المقدم من طرف القطاعات الوزارية للجمعيات برسم سنة 2016.

القطاع الوزارية	تقدير التكلفة المالية لأنواع أخرى من الدعم المقدم للجمعيات بالدرهم	عدد الجمعيات المستفيدة	تقدير الكلفة المالية للمساهمة في تقوية القدرات بالدرهم	عدد الجمعيات المستفيدة
1. وزارة العدل والحريات	800 000,00	10	-	15
2. وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	2 240 000,00	56	2900000,00	12
3. وزارة الشباب والرياضة - قطاع الشباب والطفولة والشؤون النسوية	68 400 000,00	310	2305600,00	194
4. وزارة الاتصال	108 150,00	30	-	-

5. الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	-	-	1300000,00	2700
6. الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والبيئة المكلفة بالبيئة	-	80	1250000,00	800
7. المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	13 551 000,00	0	854000,00	136
المجموع	85 099 150,00	486	8609600,00	3857

جدول 11. تقدير الدعم العيني المقدم من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الجمعيات برسم سنة 2016

المؤسسة أو المقاولة العمومية	تقدير التكلفة المالية لأنواع أخرى من الدعم المقدم للجمعيات بالدرهم	عدد الجمعيات المستفيدة	تقدير الكلفة المالية للمساهمة في تقوية القدرات بالدرهم	عدد الجمعيات المستفيدة
1. التعاون الوطني	12,031,513.80	187	-	-
2. وكالة الحوض المائي لسوس ماسة	3,346,000.00	77	-	2
3. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس	893,800.00	157	-	2
4. الوكالة المغربية للطاقة الشمسية MASEN	892,575.00	2	-	-
5. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي	450,000.00	9	-	-
6. الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	304,000.00	1	-	-
7. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة	300,000.00	21	4,900.00	18
8. بريد المغرب	260,000.00	1	-	-
9. وكالة الحوض المائي لكير زيز غريس	100,000.00	15	100,000.00	15
10. جامعة مولاي إسماعيل	36,000.00	1	-	-
11. المعهد المغربي للتقييس IMANOR	6,450.00	1	-	-

12. وكالة الحوض المائي أبي رقراق والشاوية	5,320.00	2	-	-
13. الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	-	-	4,626,442.01	1,361
14. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت	-	-	79,099.00	7
المجموع	18,625,658.80	474	4,810,441.01	1405

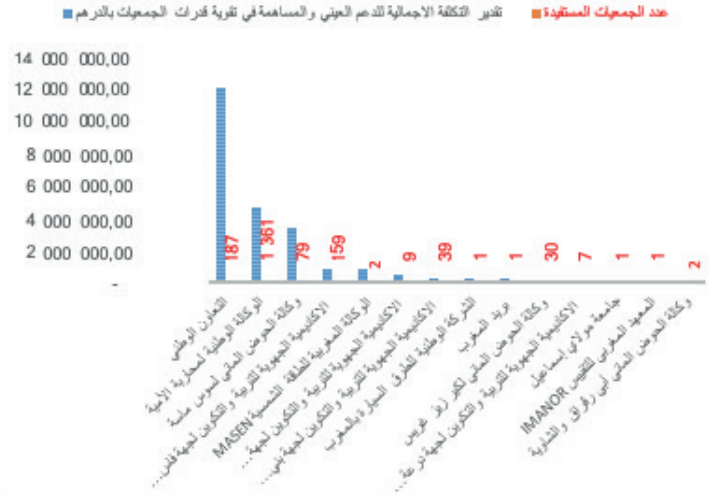

ويلاحظ من خلال المعطيات المتوصل بها استفادة ما يزيد عن 486 جمعية من الدعم غير المالي التي تقدمه القطاعات الحكومية، ومن ضمن هذه القطاعات قدمت أربع قطاعات وحدها ما قيمته 85 مليون درهم كدعم غير مالي للجمعيات، أما المؤسسات والمقاولات العمومية فقد قدمت دعما للجمعيات تقارب قيمته 19 مليون درهم لفائدة 474 جمعية أغلبها جمعيات جهوية ومحلية.

وفيما يلي معطيات إضافية بخصوص هذا الشكل من الدعم العمومي.

جدول 12. حصيلة الدعم العمومي العيني للجمعيات

القطاع أو المؤسسة	نوع الدعم العيني
وزارة العدل والحريات	ساهمت في تحمل جزء من نفقات ومصاريف بعض الأنشطة الكبرى لفائدة الجمعيات بلغت 800.000 درهم، بما يشمل الخبراء، المؤطرين، قاعة الاشتغال، الوثائق العلمية، اللوجستيك والمواد المكتبية
وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	قدمت الوزارة دعما تقنيا لفائدة 10 جمعيات. كما قامت بتنظيم دورتين تكوينيتين، لفائدة 50 جمعية، حول مقتضيات القانون المتعلق بحماية المستهلك وإنجاز دليل المستهلك.

وزارة الشباب والرياضة	وفرت الفضاءات، المقرات، اللوجيستيك، المعدات، النظافة، التغذية. النقل، التأطير، والتأمين بكلفة مالية قدرها 68.400.000 درهم لفائدة 310 جمعية (دون احتساب فروع هذه الجمعيات).
الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن البيئة المكلفة بالبيئة	قامت بتقديم دعم مؤسساتي واحتضان بعض التظاهرات الجمعوية ومشاركة أطرها في تأطير أنشطة جمعوية حول البيئة والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تجهيز بعض النوادي البيئية للجمعيات بوسائل سمعية بصرية ومعلوماتية ومكتبات خضراء ومد الجمعيات بالدعامات والوسائل التحسيسية والتوعوية وتنظيم القافلة التحسيسية، وقد استفاد من هذه البرامج ما يقارب 620 جمعية خلال سنة 2016
وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	نظمت المعرض الوطني للصناعة التقليدية في نسخته الخامسة بكلفة مالية قدرها 2.240.000 درهم لفائدة 56 جمعية وتعاونية.
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	تكلفت بتذاكر السفر والإقامة بالفندق لممثلي الجمعيات المشاركة في مختلف اللقاءات والورشات التكوينية القادمين من خارج المغرب ومن مختلف مناطقه لفائدة 250 جمعية.
المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	قدمت دعما عينيا للجمعيات موجه أساسا لفائدة الساكنة المجاورة للغابة يتمثل في توزيع 395.500 من الأشجار المثمرة وتوزيع 7431 من خلايا النحل، وذلك بكلفة مالية قدرها 11.370.000,00 درهم برسم سنة 2016.
التعاون الوطني	قامت باقتناء المعدات والتجهيزات المختلفة لفائدة مراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة 12 جمعية بتكلفة مالية قدرها 10.200.000.00 درهم.
الوكالة المغربية للطاقة المستدامة.	منحت تجهيزات ومعدات أساسية لفائدة جمعيتين (2) بتكلفة المالية قدرها 892.575 درهم
اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	مكنت أزيد من 200 جمعية من لافتات، مطويات، منشورات، أشرطة عاكسة للضوء، أقمصة وقبعات من أجل تنظيم دورات تحسيسية في مجال السلامة الطرقية. تأطير منخرطي الجمعيات ومواكبة أنشطتها في مجال السلامة الطرقية لفائدة حوالي 500 مستفيد.

المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي وزارة العدل	قدمت أشكالا من الدعم تتمثل في تحمل جزء من نفقات ومصاريف بعض الأنشطة الكبرى للجمعيات الشريكة فيما يتعلق بالمبيت، التنقل، وتحمل جزء من هذه الخدمات أو تقديمها بأثمنة تفضيلية من قبل هذه المؤسسة وفق معايير مضبوطة، تحترم مبدأ العدل والمساواة بتكلفة قدرها 200.000 درهم شملت 10 جمعيات.
بريد المغرب	دعمت أنشطة جمعيتين بتكلفة مالية قدرها 260.000 درهم.

قامت **جامعة القاضي عياض** بتعبئة الموارد اللوجستية والبشرية لدعم الأنشطة وتوفير مقرات الدعم وتطوير المهارات لفائدة بعض الجمعيات في حين وضعت **جامعة مولاي إسماعيل** مقر مجهز بمكاتب وحواسب لفائدة إحدى الجمعيات بتكلفة مالية قدرها 36.000.00.

كما أن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين قد وضعت فضاءات المؤسسات التعليمية رهن إشارة الجمعيات لإنجاز أنشطتها ولاسيما في مجال التربية والتكوين على غرار **الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة مراكش آسفي** و**الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة فاس-مكناس** التي وضعت رهن إشارة ما يزيد عن 157 جمعية بعض الحجرات الدراسية والفضاءات الرياضية وبعض التجهيزات التعليمية، **والأكاديمية الجهوية للتربية وتكوين لجهة بني ملال خنيفرة** التي قدمت علاوة على ذلك 2550 محفظة معبأة بأدوات مدرسية. **والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة** التي وضعت رهن إشارة الجمعيات حجرات بالمؤسسات والمقاولات العمومية لتنفيذ تكوينات لفائدة المربيات المتعاقدات مع الجمعيات لفائدة 98 جمعية.

أما المجالس الجهوية فقد قدمت مساهمات عينية لأنشطة الجمعيات، كما هو الشأن بالنسبة **لجهة الرباط سلا القنيطرة** التي قدمت جوائز وكؤوس وكرات (كرة اليد، كرة الطائرة، كرة القدم...) وقبعات وأقمصة رياضية وميداليات وغير ذلك.

جدول 13. حصيلة برامج دعم قدرات الجمعيات

القطاع أو المؤسسة	نوع الدعم العيني
وزارة العدل والحريات	تم تناول مواضيع التكوين والتحسيس والمواكبة في المادة المدنية، المادة الجنائية، مدونة الأسرة، حقوق الإنسان، تحديث الإدارة، الإدارة الإلكترونية، النجاعة القضائية، تخليق منظومة العدالة وذلك لفائدة 15 جمعية.
وزارة الشباب والرياضة	تنظيم ما يزيد عن 28 يوما تكوينيا في مجال التنشئة الاجتماعية، التخطيط والبرمجة بالمخيم، الاكتشاف والتربية البيئية والصحية، حقوق الطفل والأنشطة التربوية، تقنيات التنشيط والتعبير والمهارات اليدوية والفنية بالمخيمات والاقتصاد داخل المخيم لفائدة 387 جمعية، والتي استفاد من خدماتها 2949 مستفيدا.
وزارة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية	قامت وزارة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية بمواكبة، تكوين وتحسيس 875 جمعية عبر تنظيم 119 يوما تكوينيا في مواضيع: التكوين القانوني والنفسي، وتقنيات الإستماع والمرافقة، التكوين في طب الشيخوخة، التسيير الإداري والمالي، تدبير، تتبع وتقييم المشاريع، التواصل المؤسساتي، الشراكة والبحث عن التمويل، الترافع، التشاور العمومي، تقنيات التخطيط والبرمجة...
وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	إنجاز تكوين في حرف الصناعة التقليدية الإنتاجية في 3 مراكز للتكوين المهني بكل من مراكش، فاس وسلا بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس في مجالات: التضامن، التدبير، التسيير، المحاسبة، التلفيف، التسويق، التحسيس بمشاريع القوانين المنظمة للقطاع وإجراءات الحصول على شواهد السلامة الصحية وذلك لمدة 4 أيام بقطاع الاقتصاد الاجتماعي، استفادت منه 12 جمعية. أما بقطاع الصناعة التقليدية، فالتكوين يمتد لسنتين بكلفة مالية قدرها 2.9 مليون درهم (وقد استفادت من هذه التكوينات في سنة 2016 تسع جمعيات بقطاع الاقتصاد الاجتماعي وثلاث جمعيات بقطاع الصناعة التقليدية).
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	تنظيم تكوينات للجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم في مجال التدبير الإداري والمالي للمشاريع المرتبطة بالدعم المدرسي لأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج والعمليات المرتبطة بمواكبة الشباب من أصل مغربي والنهوض بأوضاع المرأة المغربية المقيمة بالخارج وكذا الارتقاء بالثقافة المغربية ببلدان الاستقبال وذلك لمدة 4 أيام تكوينية، أما الجمعيات العاملة في مجال الهجرة واللجوء، فقد استفادت 25 جمعية من جمعيات المهاجرين من دورة تكوينية في تقنيات إعداد وتقديم المشاريع بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ووكالة التنمية الاجتماعية أيام 12 و13 و14 أبريل 2016 بالرباط، كما تم تنظيم ورشات جهوية للتبادل والتشبيك حول حماية وإدماج اللاجئين في إطار مشروع «الشراكة الألمانية-المغربية للجوء والحماية الدولية للاجئين» شارك فيها 270 جمعية.

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	إنجاز دورات تكوينية (18 يوم) لفائدة 45 فاعلا جمعويا في مجال حقوق الطفل (بجهتي فاس مكناس وطنجة تطوان الحسيمة) في إطار الشراكة مع اليونيسف، وضمنت مواضيع: الإطار المعياري الدولي لحقوق الطفل، آليات النهوض وحماية حقوق الطفل وإعداد التقارير الموازية وإدماج حقوق الطفل في السياسات العمومية على الصعيد الوطني والدولي.
المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	قام قطاع المياه والغابات بتنظيم 61 يوما تكوينيا وتحسيسيا لفائدة 136 جمعية تضمنت التأطير العلمي، تنظيم ورشات وخرجات مؤطرة إلى المنتزهات والمحميات الطبيعية والمناطق الرطبة وأيضا المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية الغابوية وحماية التربة والوحيش، وكذا التربية البيئية.
الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير وكالات الأحواض المائية	تنظيم ما يزيد عن 25172 يوما تكوينيا في مجال الأندراغوجيا ومقاربات تعليم الكبار والتربية المالية لفائدة 1361 جمعية. تكوين وتحسيس ومواكبة 58 جمعيات في مواضيع: المؤشرات الإحصائية والسلوكية والاستراتيجية الحكومية في مجال السلامة الطرقية _ آليات تنشيط وتدبير المشاريع في مجال السلامة الطرقية _ دروس نظرية وتطبيقية خاصة بتنشيط عمليات التربية الطرقية لفائدة الأطفال _ تقديم الإسعافات الأولية عند وقوع حوادث السير. نظمت مجموعة من الأنشطة التكوينية والتحسيسية والتأطيرية لصالح العديد من الجمعيات، مثلا وكالة الحوض المائي لسوس ماسة نظمت مشروع مبادرات بيئية لصالح التلاميذ. أما الحوض المائي لكيرزيز غريز فقد ساهم ب 20 يوما تكوينيا.

7. اتفاقيات الشراكة المبرمة بيد الدولة والجمعيات برسم سنة 2016

حسب المعطيات المتوفرة، فقد عرفت سنة 2016 توقيع ما يقارب 5090 اتفاقية شراكة، منها 933 اتفاقية بين القطاعات الوزارية والجمعيات، بينما أبرمت المؤسسات والمقاولات العمومية ما يزيد عن 4151 اتفاقية، يتصدرها كل من التعاون الوطني والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

جدول 14. حصيلة الشراكة برسم سنة 2016

القطاع الوزاري أو المؤسسة أو المقاولة العمومية	مجموع اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجمعيات برسم سنة 2016
1. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	358
2. وزارة الشباب والرياضة - قطاع الشباب والطفولة والشؤون النسوية -	194
3. الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	159
4. المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان	57
5. وزارة العدل والحريات	52
6. كتابة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني المكلفة بالتكوين المهني	38
7. وزارة الاتصال	34
8. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	21
9. وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	12
10. وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	6
11. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج	2
12. التعاون الوطني	2375
13. الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	605
14. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت	308
15. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي	236
16. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس	195
17. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة	182
18. وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة واقاليم الجهة الشرقية بالمملكة	81

19. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء - سطات	61
20. الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان	39
21. الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة	21
22. الوكالة المغربية للطاقة الشمسية MASEN	15
23. دار الصانع	13
24. بريد المغرب	11
25. جامعة مولاي إسماعيل	4
26. وكالة الحوض المائي لكيرزيز غريس	3
27. وكالة الحوض المائي لسبو	1
28. الوكالة الحضرية لقلعة السراغنة	1
29. مجلس جهة الرباط سلا القنيطرة	6
المجموع	5090

8. ملاحق

- **ملحق1: توصيات تقرير لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب الصادر سنة 2016 حول " مراقبة الدعم الداخلي والخارجي الموجه لجمعيات المجتمع المدني"؛**

- **ملحق 2: منشور رئيس الحكومة رقم 4/2016 بخصوص بوابة الشراكة؛**

ملحق1: توصيات تقرير لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب الصادر سنة 2016 حول " مراقبة الدعم الداخلي والخارجي الموجه لجمعيات المجتمع المدني».

تقرير

لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب

الصادر سنة 2016

في تقييمها لنجاعة تدبير الأموال العمومية الممنوحة إلى الجمعيات، ارتكزت لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب في تقريرها الصادر سنة 2016 حول « مراقبة الدعم الداخلي والخارجي الموجه لجمعيات المجتمع المدني» على ثلاثة محددات أساسية أجملتها في العناصر الثلاثة المثبتة أسفله لتحديد مستوى أداء كل من الجهتين المانحة والمستفيدة:

- **الكفاءة** في التوزيع الأمثل للدعم من طرف المانحين العموميين وفق معايير واضحة، وحسن صرفه فيما بعد بحكامة جيدة من قبل الجمعيات؛
- **الفعالية** في وضع تأطير لمخرجات الدعم من قبل المانحين من خلال أهداف محددة بدقة ووسائل تحقيقها، واستعمال هذا الدعم لبلوغ الأهداف المسطرة بعقلانية وواقعية وبجودة من طرف الجمعية؛
- **الاقتصاد** من حيث إعمال تدبير سليم وذكي للدعم من طرف الجمعية لتحقيق الأهداف المسطرة.

وهكذا انتهت اللجنة، بناء على العناصر الثلاثة المذكورة أعلاه، إلى خلاصة جوهرية دالة قوامها، أن هناك شبه غياب لمفهوم تقييم نشاط العمل الجمعوي بمعناه العلمي من طرف الجهات المانحة العمومية، ومن تم لم تتمكن اللجنة المذكورة من مراقبة الدعم الممنوح للجمعيات وفق محددات عناصر الأداء الثلاثة المومإ إليها أعلاه.

وبناء عليه، ولأجل ضمان نجاعة النفقة العمومية وضبط الدعم المالي العمومي الموجه للجمعيات وصونه وتتبع مسار إنفاقه، أوصت اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 17 ماي 2016 بضرورة تأطير مراقبته من خلال الاستناد إلى ثلاثة مداخل أساسية هي : الحكامة، والتشريع، وتقوية الرقابة، وذلك من خلال 27 توصية، وافقت الحكومة على مجموعها مع بعض الملاحظات والتدقيقات، باستثناء التوصية الأولى المتعلقة بـ « العمل على رصد نسبة من الميزانية العامة وتحديدها داخل قانون المالية السنوي تخصص لدعم العمل الجمعوي « التي رفضتها الحكومة بحجة وحدة الميزانية العمومية.

وعلى العموم يمكن إجمال أهم مضامين التوصيات الواردة في تقرير اللجنة، سواء بالنسبة للجهات المانحة أو المستفيدة، في تشديدها على ضرورة إعمال مبادئ الحكامة المالية والإدارية والمحاسباتية، وترسيخ قيم النزاهة شفافية وتعزيزها، وتحديد معايير منح الدعم العمومي والولوج إلى الشراكات والتمويلات، وتعزيز آليات التواصل بين الجمعيات والقطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، فضلا عن إحداث سجل وطني خاص بالجمعيات، وإجراء تعديلات قانونية لترسيخ آلية الشراكة باتفاق مكتوب متعدد السنوات، وترتيب الجزاءات الملائمة

عن كل إخلال بالمبدإ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، ومراجعة شرط منح صفة المنفعة العامة، وحصر إنفاق الدعم العمومي بشكل خاص على الأنشطة المسطرة في اتفاقيات الشراكة مع الجهات المانحة، علاوة علىربط استفادة الجمعيات من كل أصناف الدعم والتمويل المباشر وغير المباشر والشراكات العمومية والتمويل العمومي بإلزامية مسك الجمعيات لحساباتها، ونشر كل المعطيات المرتبطة بالدعم الممنوح لها عبر المواقع الإلكترونية للجهات المانحة، وإحالة تقرير سنوي للبرلمان يكون ضمن الوثائق المرفقة بقانون المالية، وتعزيز رقابة الدولة على التمويلات الأجنبية الممنوحة للجمعيات.

وفي ما يلي توصيات اللجنة كما أوردتها في تقريرها:

❖ **على مستوى الحكامة أوصت اللجنة بما يلي:**

أ - بالنسبة للجهات الوطنية المانحة:

1) رصد نسبة من الميزانية العامة وتحديدها داخل قانون المالية السنوي تخصص لدعم العمل الجمعوي من قبل القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية المعنية؛

2) اختيار المشاريع الواعدة وفق معايير كمية ونوعية يتم وضعها من طرف آلية مركزية أو محلية بحسب الحالات، تراعى الاستحقاق وتكافؤ الفرص وعدم تضارب المصالح؛

3) . تحسين معايير منح الدعم العمومي وفق أسس تكافؤ الفرص والشفافية تكريسا للديمقراطية التشاركية؛

4) إقرار مبدأ التنافسية في الولوج إلى الشراكات أو التمويلات المشتركة عبر مساطر واضحة للتباري؛

5) نشر لائحة المشاريع المختارة ومجالاتها متضمنة لاسم الجمعية ومبالغ التمويل العمومي بحسب سنوات الإنجاز المتوقعة من طرف السلطات المانحة على موقعها الإلكتروني أو بأي وسيلة أخرى؛

6) إحداث آلية تواصلية مع الجمعيات داخل كل قطاع حكومي ومندوبياته والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، فيما يتعلق بالبرامج التي تسطرها في إطار اتفاقيات الشراكة؛

7) إحداث سجل وطني للجمعيات؛

8) إحداث آلية للافتحاص الدوري لمالية الجمعيات التي تتلقى دعما عموميا؛

9) الإعلان عن الجمعيات الأجنبية التي تتلقى دعما عموميا وطنيا.

ب- بالنسبة للجمعيات المستفيدة من الدعم

1) تقييد كل الممتلكات المالية والمادية باسم الجمعية وليس باسم مؤسسيها أو مسيريها؛

2) تقييد مبالغ الدعم العمومي في حساباتها المالية السنوية مرفقة بالوثائق التبريرية مصادقة عليها، وفق قانونها الأساس ي ونظامها الداخلي وبنود اتفاقية الشراكة؛

❖ **على مستوى التشريع أوصت اللجنة بما يلي:**

أ - بالنسبة للجهات الوطنية المانحة

1) وضع قواعد قانونية لتنظيم وترسيخ آلية الشراكة باتفاق مكتوب متعدد السنوات لضمان استمرارية تمويل البرامج والمشاريع بين الجمعية والسلطات العمومية والجماعات الترابية، بناء على أولويات محددة، تدخل في إطار السياسات العمومية المسطرة، بما يتماشى مع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 021.02

2) وضع قواعد قانونية تتعلق بترتيب جزاءات عن كل إخلال بالمبدأ الدستوري «ربط المسؤولية بالمحاسبة» بالنسبة لمسؤولي الجمعيات والمسؤولين الحكوميين الموكول لهم تدبير الدعم العمومي الموجه لجمعيات المجتمع المدني.

3) مراجعة منح صفة المنفعة العامة من أجل عقلنتها.

4) تسريع إخراج مدونة الحياة الجمعوية تتلاءم مع أحكام دستور المملكة 2011.

ب - بالنسبة للجمعيات المستفيدة من الدعم

1) وضع قواعد قانونية تلزم إنفاق موارد الدعم العمومي بشكل حصري على النشاطات المسطرة في إطار الشراكة مع الجهات العمومية المانحة أو الخاصة التي تستفيد من الامتيازات الضريبية؛

2) التنصيص على مسك محاسبة طبقا للنظام المحاسبي الخاص بالجمعيات؛

3) التنصيص على حفظ الوثائق والمستندات المحاسباتية المتعلقة بالدعم والشراكات والتمويل العمومي، لغاية أي مراقبة تقوم بها الجهات ذات العلاقة.

ج - بخصوص المساعدات الخارجية

1) وضع قواعد قانونية تلزم الجمعيات على تنفيذ تعاملاتها مع الجهات المانحة من خلال القنوات الرسمية للدولة؛

2) التنصيص على إلزامية تقديم تصريح بكل مساعدة أو تبرع أو هبة أجنبية مع ذكر مانحها وموضوعها وقيمتها للسلطة الحكومية المختصة قانونا.

❖ وعلى مستوى المراقبة أوصت اللجنة بما يلي:

أ - بالنسبة للجهات الوطنية المانحة

1) لأجل تسهيل عملية المراقبة، يجب تفعيل النظام المحاسباتي الخاص بالجمعيات مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة عملها وربط استفادة الجمعية من التمويل العمومي بإلزامية مسك حساباتها وفقا للمعيار العام للمحاسبة الخاص بالجمعيات؛

2) إعداد تقارير قطاعية سنوية حول جميع أصناف الدعم والتمويل (المباشرة وغير المباشرة(والشراكات العمومية للجمعيات من طرف القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، تنشر على مواقعها الإليكترونية؛

3) عرض تقرير سنوي أمام البرلمان بناء على التقارير السنوية القطاعية، يكون ضمن الوثائق المصاحبة لمشروع القانون المالي، وهو ما سيمكن من التعرف على رؤية الحكومة حول الدعم العمومي على امتداد السنوات، والوقوف على تطور الدعم والتعرف على مخرجاته مقارنة بالأهداف المسطرة.

ب - بالنسبة للجمعيات المستفيدة من الدعم

1) تقديم تقرير سنوي إلى السلطة الحكومية المانحة حول الاستفادة من التمويل العمومي يشمل وصفا مفصلا لمصادره وحجمه وأوجه إنفاقه؛

2) إحالة الجمعية الملتمسة لجمع أموال عن طريق الإحسان العمومي تقريرا مفصلا إلى الأمانة العامة للحكومة، يتضمن منتوج الإحسان العمومي المتحصل عليه معززا بوثائق تحدد أوجه صرف مداخيل أو منتوج التبرع العمومي والجهات المستفيدة منه.

ج- بخصوص المساعدات الخارجية

1) تعزيز رقابة الدولة على التمويلات الأجنبية الممنوحة للجمعيات عن طريق إلزام المؤسسات البنكية ومكاتب الصرف ومؤسسات تحويل الأموال، بأن ترفع تصريحا إلى الأمانة العامة للحكومة ووزارة الخارجية ووزارة الداخلية؛

2) تقديم تقرير سنوي من طرف القطاعات الوزارية، تبين فيه الجهات المانحة والجمعيات المستفيدة من الدعم وحجمه والأنشطة والنتائج في إطار المشاريع والبرامج التي تنجزها الجمعيات، ضمن التقرير المتعلق بالجمعيات الذي سيقدم إلى البرلمان بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية.

الشراكة بين الدولة والجمعيات

في إطار مراقبة العمل الحكومي بالبرلمان

شكل موضوع الشراكة بين الدولة والجمعيات أحد انشغالات نواب الأمة بمجلسي البرلمان وذلك في إطار مراقبة العمل الحكومي، دلالة على الأهمية التي يشكلها هذا الموضوع في حياة وأداء وحكامة جمعيات المجتمع المدني، حيث طرحت بشأنه العديد من الأسئلة الشفهيةالآنية منها والعادية وكذا الكتابية الموجهة إلى القطاعات الحكومية ذات الصلة بلغ عددها خلال سنة 2017 ما مجموعه عشرون (20) سؤالا موجها من قبل السيدات والسادة النواب من مختلف الفرق والمجموعات النيابية، والتي أحاطت كلها بمجال الشراكة ما بين الدولة والجمعيات انطلاقا من الاستراتيجية الحكومية المتبعة في هذا الشأن حيث تعرضت أسئلة نواب الأمة إلى هذا المجال في جميع تجلياته سواء ما تعلق منها بالاطار القانوني المنظم وأيضا طرق منحه من خلال التركيزعلى المعايير المعتمدة والمساطر المتبعة في منح الدعم العمومي بجميع أشكاله المالية منها واللوجستية ومدى استجابته للعدالة المجالية، وكل ذلك في سبيل حث الحكومة على النهوض بمجال الشراكة قصد الارتقاء بنجاعة الأداء الجمعوي الوطني.

ملحق 2: منشور رئيس الحكومة رقم 4/2016 بخصوص بوابة الشراكة

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الرباط في : 2016

منشور رقم: 04/2016

إلى السيدات والسادة الوزراء
والمندوبين السامين والمندوب العام والمندوب الوزاري

الموضوع: البوابة الإلكترونية للتمويل العمومي للجمعيات.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، نص دستور 2011 على مجموعة من المبادئ والأحكام المتعلقة بالنهوض بجمعيات المجتمع المدني كفاعل وشريك أساسي في قضايا الشأن العام من خلال الأدوار التي باتت تضطلع بها للمساهمة في إعداد القرارات والمشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها.

ومن هذا المنطلق، وتفعيلا للبرنامج الحكومي في شقه المتعلق بتعزيز وتقوية شفافية وحكامة التمويل العمومي، وانسجاما مع مضامين منشور الوزير الأول رقم 2003/7 بتاريخ 26 ربيع الثاني 1424 (27 يونيو 2003) بخصوص الشراكة بين الدولة والجمعيات، أحدثت الحكومة بوابة إلكترونية للتمويل العمومي للجمعيات www.charaka-association.ma خاصة بالمعطيات المتعلقة بالتمويل العمومي الموجه للجمعيات، بما يسهم في تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة، وتكافؤ الفرص، والمساواة، وتسهيل الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالتمويل العمومي لمشاريع وبرامج وأنشطة الجمعيات.

ولهذا الغرض، يتعين على جميع القطاعات الوزارية والإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية الإعلان والنشر عبر هذه البوابة الإلكترونية للمعطيات المتعلقة بتمويل مشاريع وبرامج وأنشطة جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وذلك وفق الشكل والكيفيات المطلوبة خاصة ما يلي:

1. نشر إعلان طلب مشاريع الجمعيات ونتائج عملية الانتقاء بالمكان والشكل المخصص لها بالبوابة الإلكترونية بالنسبة للتمويل المقدم للجمعيات باعتماد آلية طلب المشاريع؛
2. نشر لائحة الجمعيات التي تقرر تمويلها باعتماد آليات أخرى غير آلية طلب المشاريع، بالمكان والشكل المخصص لها بالبوابة الإلكترونية.

هذا وسيشرع في العمل بهذه البوابة بالنسبة للقطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية، ابتداء من السنة المالية 2016.

لذا، أطلب منكم اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق مضمون هذا المنشور، راجيا منكم العمل على تعميمه على كافة المصالح المعنية التابعة لكم، وكذا المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتكم.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة
عبد الإله ابن كيران

فهرسة

1. تقديم 7

2. ملخص 15

3. دعم وتمويل الدولة لمشاريع وأنشطة الجمعيات برسم سنة 2016 16

1.3. تمويل القطاعات الحكومية لمشاريع وأنشطة الجمعيات برسم سنة 2016 16

أ. التمويل عبر آلية طلب عروض مشاريع الجمعيات 18

ب. التمويل العمومي المباشر للجمعيات 19

2.3. تمويل الجمعيات في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2016 22

3.3.تمويل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للجمعيات برسم سنة 2016 22

4.حصيلة مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في دعم مشاريع وأنشطة الجمعيات برسم سنة 2016 23

أ.التمويل عبر آلية طلب عروض مشاريع الجمعيات 26

ب. التمويل العمومي المباشر 28

5.حصيلة مساهمة مجالس الجهات في دعم مشاريع وأنشطة الجمعيات برسم سنة 2016 31

6-حصيلة الدعم العمومي غير المالي المخصص للجمعيات برسم سنة 2016 32

7- اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2016 39

8.ملاحق 41

ملحق1: توصيات تقرير لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب الصادر سنة 2016 حول " مراقبة الدعم الداخلي والخارجي الموجه لجمعيات المجتمع المدني" 43

ملحق 2: منشور رئيس الحكومة رقم 4/2016 بخصوص بوابة الشراكة 48

فهرس الجداول

جدول 1. تطور دعم وتمويل الأشخاص الاعتبارية العامة لمشاريع وأنشطة الجمعيات برسم سنتي 2015 و2016 15

جدول 2. توزيع الدعم العمومي لمشاريع وأنشطة الجمعيات برسم سنة 2016 حسب القطاعات 17

جدول 3. توزيع التمويل العمومي للجمعيات، باعتماد آلية طلب عروض المشاريع، حسب القطاعات برسم سنة 2016 18

جدول 4. التمويل العمومي المباشر لفائدة الجمعيات حسب القطاعات برسم سنة 2016..... 20

جدول رقم 5: الدعم العمومي المخصص لجمعيات الأعمال الاجتماعية للموظفين حسب القطاعات برسم سنة 2016 .. 21

جدول 6. حصيلة التمويل العمومي الإجمالي الذي خصصته المؤسسات والمقاولات العمومية للجمعيات برسم سنة 2016 23

جدول 7. توزيع التمويل العمومي للجمعيات باعتماد آلية طلب عروض المشاريع حسب المؤسسات برسم سنة 2016 26

جدول 8. التمويل العمومي المباشر للجمعيات من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2016 28

جدول 9. توزيع الدعم العمومي المقدم من طرف مجالس الجهات للجمعيات برسم سنة 2016 31

جدول 10. تقدير الدعم العيني المقدم من طرف القطاعات الوزارية للجمعيات برسم سنة 2016 32

جدول 11. تقدير الدعم العيني المقدم من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الجمعيات برسم سنة 2016 33

جدول 12. حصيلة الدعم العمومي العيني للجمعيات 34

جدول 13 . حصيلة برامج دعم قدرات الجمعيات 37

جدول 14. حصيلة الشراكة برسم سنة 2016 39

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
والمجتمع المدني

الهاتف : 41 67 00 38 5(212+)
الفاكس : 67 05 68 37 5(212+)
www.mcrpsc.gov.ma